

مخاوف ليبية من تراجع الإخوان عن تفاهمات «بوزنيقة» المغربية

وفد الاستشاري يلوح برفض منح برقة منصب محافظ البنك المركزي



يزداد حجم المخاوف الليبية من مناورات إخوان ليبيا وفرض حساباتهم بعد اتفاق «بوزنيقة» المغربية، حيث ظهرت ثغرات جديدة بين طرفي الحوار تنذر بإمكانية التراجع عن التفاهمات الأولية المتوصل إليها بخصوص المناصب السيادية في البلاد.

الجمعي قاسمي

وذكرت وسائل إعلام ليبية أن تلك التفاهمات شملت التوافق على توزيع 7 مناصب سيادية من أصل 10 مناصب، على الأقاليم الليبية الثلاثة، أي إقليم برقة وفران وطرابلس.

وأكد طرفا الحوار في بيان مشترك، تلاه إدريس عمران، عن مجلس النواب الليبي، بحضور وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، استئثاف هذا الحوار خلال الأسبوع الأخير من الشهر الجاري من أجل استكمال الإجراءات اللازمة التي تضمن تنفيذ وتفعيل التفاهمات المذكورة.

لكن الأجواء الإيجابية التي أشاعها التوقيع على تلك التفاهمات لم تصمد أمام مناورات إخوان ليبيا، حيث بعث وفد المجلس الأعلى بعد ساعات قليلة من انتهاء مراسم التوقيع، برسائل سلبية منها التلويح بإمكانية التراجع عن منح منصب محافظ البنك المركزي لإقليم برقة. وأمام هذا الوضع المستجدي، لم يتردد علي التكتالي، عضو مجلس النواب الليبي في طبرق في دعوة الليبيين إلى التظاهر السلمي «لتخليص البلاد من محاولات المجتمع الدولي لتمكين جماعة الإخوان التي وصفها بالإرهابية، من السيطرة على مفاصل الدولة».

واعتبر في تصريحات تلفزيونية أن هناك «إخلاصا من رئيس البرلمان، عقيلة صالح، لإنجاح المفاوضات، إلا أنه يغفل، أن الانهيار بالجلوس مع جماعة الإخوان المسلمين هو مضيعة للوقت، حيث ما تريده هذه الجماعة ليس ما يتحاورون عليه».

وكان رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح قد رحب بنتائج جولة الحوار في بوزنيقة المغربية، الذي قال إنها «لم تكن من أجل توزيع المناصب على أشخاص كما يُشاع، وإنما من أجل تقسيم المؤسسات السيادية على أقاليم ليبيا، ضمانا لعدم تهميش أي منطقة من الوطن».

تونس - تتعرض تفاهمات جولة الحوار الليبي-الليبي التي جرت في ضاحية «بوزنيقة» المغربية، إلى تحد كبير على خلفية ظهور فجوات جديدة بين طرفي الحوار، تسببت فيها حسابات الأجنات الخفية لجماعة الإخوان المسلمين التي تسيطر على المجلس الأعلى للدولة.

وفرضت هذه الفجوات التي جاءت بعد تلميحات وفد المجلس الأعلى للدولة إلى إمكانية التراجع عما تم التوصل إليه من تفاهمات بخصوص منصب محافظ البنك المركزي، أجواء من القلق بدأت وتيرتها تتصاعد وسط شكوك متزايدة في إمكانية صمود تلك التفاهمات أمام مناورات إخوان ليبيا.



علي التكتالي
الإخوان يريدون أن تكون ليبيا في بيت المال

واستضافت ضاحية «بوزنيقة» المغربية، خلال الأسبوع الماضي، جولة حوارات مكثفة بين وفدي مجلس النواب (البرلمان)، والمجلس الأعلى للدولة، انتهت بالإعلان عن تفاهمات أولية حول توزيع المناصب السيادية في ليبيا، والمعايير والآليات التي يتعين اعتمادها لاختيار الشخصيات التي ستتولى تلك المناصب.

وشملت تلك التفاهمات أيضا، التوافق على القضايا العالقة، وعلى وضع آليات لمحاربة الفساد في المناصب السيادية، وعلى الاستفادة من الخبرات الدولية لبناء المؤسسات، حيث تم السبب التوقيع على المسودة النهائية لهذه التفاهمات التي وصفت بأنها اختراق إيجابي نحو تسوية سياسية في ليبيا.

قرارات مهددة بالتراجع

الدفاع الليبية، ونحن نتواصل معها ونندعمها بكافة التجهيزات، ونحن ماضون إلى إعادة السيطرة على التراب الليبي بالكامل».

ويأتي هذا التصعيد، فيما اشترط الجيش الليبي توفير ضمانات دولية حول توزيع عائدات النفط قبل إعادة فتح الحقول والموانئ المغلقة منذ شهر يناير الماضي، لاستئناف الصادرات النفطية. وطالب في هذا الصدد، بوضع آلية واضحة وشفافة تضمن التوزيع العادل لعوائد النفط على كل الشعب الليبي وكافة الأقاليم وعدم ذهابها لدعم الميليشيات المسلحة المرتزقة الأجانب، وتتيح معرفة كيفية وجهات إنفاقها.

ويرى مراقبون أن الخشية التي عبّر عنها النائب علي التكتالي، مشروعة، ولها ما يبررها، لاسيما وأن الرسائل الملتبسة لإخوان ليبيا تراكمت مع تصعيد أصداء صلاح النمروش، وزير الدفاع في حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، تجاه الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، حيث زعم في تصريحات له أن الجيش الليبي حاول أكثر من مرة اختراق اتفاق وقف إطلاق النار، وأنه يواصل عملية التحشيد.

وتابع قائلا بلغة فيها الكثير من التهديد، «لن نخلى عن سرت أو الجفرة أو أي شبر من ليبيا.. وغرفة عمليات سرت والجفرة جزء لا يتجزأ من وزارة

رئاسية وبرلمانية، وعلى توحيد المؤسسات الليبية.

ولفت إلى أن مدينة سرت ستكون مقرا للمجلس الرئاسي ومجلس النواب ومصرف ليبيا المركزي، وذلك إلى حين القضاء على الميليشيات الإرهابية، وعودة الأمن إلى العاصمة طرابلس.

غير أن هذا الترحيب لم يقنع النائب البرلماني علي التكتالي، الذي شدد في تصريحاته على أن الإخوان «يريدون أن تكون ليبيا هي بيت المال، وهم بذلك لن يسمحوا أبدا لأي طرف بالحصول على مصرف ليبيا المركزي أو مؤسسة النفط الوطني أو أي شيء يدر المال»، على حد قوله.

وقبل ذلك، أكد النائب البرلماني الليبي، فتحي المرمي، أن البرلمان الليبي رحب بمخرجات حوار «بوزنيقة» المغربية، الذي تم فيه الاتفاق على توزيع المناصب السيادية بين أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس وفران)، وكذلك أيضا بنتائج اجتماع سويسرا الذي عقد بالتزامن مع حوار «بوزنيقة» المغربية.

وأشار إلى أنه تم خلال هذه الاجتماعات الاتفاق على أن يتكون المجلس الرئاسي من رئيس ونائين ورئيس حكومة منفصل، على أن تكون مدة عمله 18 شهرا تعمل خلالها الحكومة والمجلس الرئاسي على إجراء انتخابات

حركة حماس تصعد لهجتها ضد السلطة الجزائرية

الجزائر - سجل الرجل الأول في حركة مجتمع السلم الإخواني، تحولوا لافتا في خطاب حركته تجاه السلطة، في أعقاب تمرير البرلمان للوثيقة الدستورية الجديدة، الأمر الذي سيفتح التنازلات أمام مستقبل العلاقة بين السلطة وأكبر الأحزاب الإخوانية في البلاد، لاسيما وأن تسريبات تحدثت عن انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

ووجه رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية عبدالرزاق مقري، انتقادات شديدة للسلطة، وللرجل القوي في جهاز القضاء وزير العدل طيب زغماتي، على خلفية «توجيه الوثيقة الدستورية وفق أجندة السلطة وبعيدا عن الاقتراحات التي وصلت لجنة تعديل الدستور».

وذكر عبدالرزاق مقري، إن «الهيمنة لا تزال موجودة في البلاد، وإن الأحزاب والمنظمات الفاعلة ينظر إليها كتهديد للسلطة»، في إشارة إلى تجاهل السلطة للقوى السياسية والأهلية الفاعلة في المشهد السياسي، على غرار الأحزاب الإخوانية، على حد تعبير رئيس «حمس».

وقال مقري في تجمع شعبي عقده لمناضليه وكوادر حزبه في محافظة المدينة بجنوب العاصمة، إن «من يحكمون البلد لا يحبون الأحزاب الجادة في صورة حركة مجتمع السلم، رغم أنها قوة سياسية تحمل مشروع بناء وتشبيد في المجتمع».

وفي تصريح غير مسبوق للرجل الأول في أكبر الأحزاب الإخوانية، ويحمل دلالات على قطيعة بين الطرفين بعد بروز بوادر تقارب بينهما بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، دعا مقري «الموجودين في السلطة إلى الاقتداء بمصير المنجبرين الموجودين في السجن حاليا، والذين كانت لهم إمكانيات كبيرة، وهم مطالبون بالآغاماروا بالبلاد والاستفادة من تجربة الحركة الشعبية».

وحمل تهديد عبدالرزاق مقري، رسائل قوية للسلطة يحذر فيها من إمكانية تكرار سيناريو سياسة الرئيس السابق

عبدالعزیز بوتفليقة، الذي كان على وشك المرور إلى ولاية رئاسية خامسة في أبريل 2019، لولا انتفاضة الشعب التي أسقطت المشروع ودفعت بمرؤز المرحلة إلى السجون.

وحملت رسالته تهديدا صريحا من بروز تيار مضاد قد يجر السلطة الحالية إلى مصير السلطة السابقة، في ظل اعتماد نفس الممارسات والأكليات، حيث يستمر الإغراق والتضييق على الحريات السياسية وتجاهل القوى السياسية الحقيقية، وعلى رأسها الحراك الشعبي.

وفيما اعترف مقري بما أسماه بـ«التهديدات التي تستهدف الجزائر، والمنطقة العربية والإسلامية بشكل عام» فإنه شدد في مداخلة على أن «الذي يحفظ البلد هو وحدتها، والوضع الحالي صعب، فالجزائر ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا».

عبدالرزاق مقري يقدم رسائل قوية للسلطة يحذر فيها من إمكانية تكرار سيناريو سياسة الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة

وعاد المتحدث إلى أزمة الهوية التي أثرت على هامش تعديل الدستور، من خلال ما أسماه بـ«التشكيك في انتفاء الجزائريين، رغم أن الشعب الجزائري ذو أصول أمازيغية لكنه تبنى الإسلام والعربية، ولا أحد يشك في التاريخ».

وخص رئيس حركة حماس، وزير العدل بلقاسم زغماتي، بانتقادات شديدة، على خلفية التصريح الذي أدلى به أمام نواب الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأمة)، وقال «لما نسلم مسؤولا يقول إنه يجب أن نعرف من نكون ويجب أن نعرف أمازيغيتنا، يجب أن تكون العبارة كاملة.

معركة لي ذراع بين الحكومة التونسية والمحتجين جنوب البلاد

إلا بالتطبيق الفوري لاتفاق الكامور، وكان المعتصمون قد تمكنوا من دخول محطة ضخ البترول بالكامور يوم 16 يوليو 2020 وأغلقت أبواب الضخ بعد أن عاشت الولاية على وقع إضراب عام في القطاع الخاص دعا إليه الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة، فضلا عن تواصل الإضراب العام المفتوح في الوظيفة العمومية والقطاع العام الذي دعا إليه الاتحاد الجهوي للشغل وتنسيقية اعتصام الكامور في 2 من يوليو الماضي.

ويتمسك معتصمو الكامور بتوظيف ما يقارب ألفين من شباب المنطقة في الشركات البترولية وشركات أخرى وتخصيص دعم مالي يقدر بنحو 80 مليون دينار (ما يعادل 27.92 مليون دولار) لصندوق التنمية الخاص بتطويز وفق اتفاق مبرم بين المعتصمين وحكومة يوسف الشاهد.

وعلى الرغم من استمرار المطالب لأكثر من 3 سنوات وإبرام حكومة يوسف الشاهد للاتفاق مع المعتصمين، إلا أنه بقي مجرد اتفاق ولم يفعل على أرض الواقع.

ويكشف الملف الشائك تواصل غياب تمثيلية الدولة لمعالجته وتفعله طبقا للضيعة المتفق عليها، مقابل عجزها عن التطبيق الفعلي للقانون وإقرار عودة الضخ والإنتاج.

وأفاد المحلل السياسي والكاتب يوسف الوسلاتي أنه «يجب التفريق بين المطالب المشروعة للمعتصمين وحقوقهم في الشغل والكرامة ومدى صدقية الحكومات في قراراتها ووعودها تجاه المعتصمين».

وأضاف في تصريح لـ«العرب»، «وقف الإنتاج نوع من الاعتداء على القطاع العام الذي يوفر عائدات مالية مقارنة بالعجز الطاقوي الذي تشهده البلاد.. وهو يعيق الأزمة ويصعب إيجاد حلول لها».

وتابع الوسلاتي «يبدو أن تنسيقية اعتصام الكامور لم تعد تعمل كما عهدناها في السابق وأصبحت موجهة في مطالبها وسياساتها بإشراف قوى إقليمية (لم يسمها).. والحل ليس في وقف الإنتاج». ويطرح تواصل وقف الإنتاج مسألة ضعف الدولة ومؤسساتها في فرض القانون وتطبيقه بصرامة والتصدي للتجاوزات الطارئة مع تنامي وتيرة أشكال الاحتجاج والتصعيد.

وقال الوسلاتي في هذا الصدد «مسألة ضعف الدولة مطروحة بحدّة خصوصا أمام أشخاص يتعاملون بعنجهية ويتجاوزون القانون، نظرا لأن الطرف الأول والثاني في الانتخابات التشريعية بالجنوب لم يساعدا على حل المشكل، فضلا عن تعطيل دور الاتحاد العام التونسي للشغل كمنظمة عتيبة لعبت دور الوساطة في إيجاد الحلول».

ودعا المحلل السياسي حكومة هشام المشيشي ومن ورائها هيكل الدولة

عبدالعزیز القطي حقول النفط ومناجم الفوسفات أصبحت تحت سيطرة المعتصمين

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزیز القطي في تصريح لـ«العرب»، بأن هناك تحديا كبيرا لحكومة المشيشي لإقرار عودة الإنتاج بعد تعطله في حقول النفط ومناجم الفوسفات والتي أصبحت تحت سيطرة المعتصمين نظرا لأنه لم يتم تنفيذ الاتفاقات».

وأضاف القطي «هناك عجز والحكومة مطالبة بتطبيق القانون في ظل الأزمة المالية القائمة وتفاقم البطالة التي صدرتها الحكومات المتعاقبة.. نخشى أن نصل إلى نقطة اللاعودة».

وأشار إلى «ضرورة ابتكار طرق ورؤى جديدة لمعالجة الأزمة ووضع خطط استراتيجية لها».

ووفق أرقام رسمية، تساهم حقول نطاوين بـ40 في المئة من إنتاج تونس من النفط، و20 في المئة من إنتاج الغاز.

وسبق أن وجهت ثلاث شركات بترولية عاملة في صحراء نطاوين رسالة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد وطالبته بالتدخل لحل ملف الكامور لأن استمراره لإيام إضافية سيدفع الشركات إلى غلق حقول الإنتاج كليا.

خالد هدي

تونس - سعد المعتصمون في الحقول النفطية بمنطقة الكامور جنوب تونس موقفهم تجاه الحكومة التي تسلمت مهامها قبل أيام، بعد أن تم تقديم رسالة إلى وزارة الطاقة وممثلي الشركات البترولية تقضي بعدم عودة الإنتاج إلا بعد التطبيق الفوري للاتفاق الموقع مع حكومة يوسف الشاهد (2016-2019).

ويطرح وقف الإنتاج غياب الدولة والمسؤولين في تطبيق القانون من ناحية، فضلا عن «العجز» عن التنازل الفعلي للملف الشائك الذي صدرته الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من 3 سنوات.

وأكد المعتصمون أنه لن يتم عودة ضخ النفط إلا في صورة «التطبيق الفوري للاتفاق».

وجاء في تودينة نشرتها التنسيقية على صفحتها الرسمية بموقع فيسبوك «إلى وزارة الطاقة وممثلي الشركات البترولية.. لن نفتح الفانا (أبواب الضخ)



تصعيد متواصل لتحقيق المطالب